الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/50/12
TD/B/WP/169
1 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الحادية والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

(A) GE.03-52817 081003 091003

المحتويات

الصفحة

الأول - المقـــررات والاســـتنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الفرقة العاملة في دورتها الحادية والأربعين ٣

الثاني - وقائع الجلسات ١١

الثالث - المسائل التنظيمية ١٧

المرفقات

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للفرقة العاملة ١٨

الثاني - الحضور ١٩

الثالث - قائمة الوثائق ٢١

الفصل الأول

المقررات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الفرقة العاملة في دورتها الحادية والأربعين

ألف – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

مشروع مقرر معروض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه*

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علماً* بالتقرير المقدم عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد TD/B/50/2-TD/B/WP/163، وAdd.1 و٢)؛

٢- *يرحب* بالزيادة في الموارد المالية الخارجية عن الميزانية، ويعرب في الوقت ذاته عن القلق إزاء تناقص الحصة التي تحصل عليها أقل البلدان نمواً وأفريقيا؛

٣- *يوصي* الأمانة بتنفيذ ما جاء في النص المرفق بهذا المقرر باعتباره نص استراتيجية الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني على أن تضع في الاعتبار الأفكار الواردة في المذكرة التي أعدت بشأن تنمية القدرات (TD/B/50/9-TD/B/WP/168)؛

٤- *يدعو* الأمانة إلى مواصلة تعزيز التنسيق بين مختلف كيانات الأمانة سعياً إلى التكامل بين النُهُج، وتعزيزه كذلك من خلال توزيع هذه الاستراتيجية على جميع الموظفين، لا سيما مديري المشاريع؛

٥- *يدعو* الأمانة إلى تقديم عرض بشأن هذه الاستراتيجية وتنفيذها في مناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، وبذل جهود متصلة لتعزيزها لدى المانحين والبلدان المستفيدة؛

٦- *يطلب* إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تقوم في أثناء دوراتها السنوية التي تتناول أنشطة التعاون التقني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وأن تقدم تقارير عن حصيلة عمليات الاستعراض هذه إلى مجلس التجارة والتنمية؛

٧- *يطلب* إلى المانحين والمستفيدين أن يدعموا الاستراتيجية وأن يضمنوا توفر موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ الاستراتيجية.

---

* قُدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته العادية الخمسين في الوثيقة TD/B/50/L.4.

المرفق

استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني

١- أُعدّت استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الجزء الثاني من الدورة الأربعين للفرقة العاملة التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٣، وفيها أحاطت الفرقة العاملة علماً بالمعلومات المقدمة من الأمانة في الوثيقة TD/B/WP/167، "مذكرة مقدمة من الأمانة"، وما أشير إليه من أنه سيجري إعداد مشروع جديد لاستراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وعرض هذا المشروع على الفرقة العاملة في دورتها الحادية والأربعين كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

النطاق والمبادئ التوجيهية والأهداف

٢- تحدد الاستراتيجية أنشطة الأونكتاد التنفيذية التي تتناول المشاكل العملية للتجارة والتنمية في حقبة العولمة والتحرير. والقصد منها هو تعزيز فعالية وأثر مجمل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بوصفها مكملاً أساسياً للعمل التحليلي الذي تقوم به هذه المؤسسة في مجال السياسات العامة وعمل آليتها الحكومية الدولية.

٣- ويتمثل الهدف من التعاون التقني للأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين القدرة المحلية لهذه البلدان على مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يتيحها هذا الاندماج، وعلى وضع وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها. وتتوقف فعالية التعاون التقني على مدى توفر المدخلات الوطنية، وبخاصة مستوى الإسهام القطري والقدرة المحلية التي تطورها كل عملية، وعلى الترابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية والآليات العالمية الملائمة للتنمية.

٤- وفي هذا الصدد، سيركز التعاون التقني للأونكتاد، بصفة خاصة، على تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية والتصديرية لجميع البلدان المستفيدة. وسوف تكون الأنشطة المضطلع بها داعمة لسياسات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات العالمية.

٥- وينبغي أن يكون التعاون التقني للأونكتاد موجهاً نحو البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إليه. وستحظى أقل البلدان نمواً بالأولوية في الحصول على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وينبغي معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبعض البلدان النامية ذات الاقتصاد الصغير والضعيف هيكلياً. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعاونه التقني مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦- وسيعتمد الأونكتاد، في توفير خدماته في مجال التعاون التقني، على ما يتمتع به من خبرة فنية بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ولهذه الغاية، ستكون الأعمال التحليلية والأنشطة

التنفيذية داعمة لبعضها البعض إلى حد أبعد، بهدف ضمان التماسك فيما بين المجالات الموضوعية للخبرة الفنية التي يتمتع بها الأونكتاد.

٧- وسيتحدد التعاون التقني للأونكتاد على ضوء النتائج التي يتمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر، وعلى أساس أولويات برنامج عمله المحددة في الوثيقة الختامية للأونكتاد العاشر، وعلى النحو المبين في المقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية، فضلاً عن النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً، مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمرين الوزاريين الرابع والخامس لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٨- وستقوم الدول الأعضاء باستعراض وتحديث الاستراتيجية، حسب الاقتضاء، على ضوء احتياجات التنمية الناشئة وولايات الأونكتاد.

٩- وسيتم استخدام مختلف أدوات التعاون التقني القصير والمتوسط الأجل، حسب مقتضى الحال، وفقاً لطبيعة وأهداف كل عملية أو كل برنامج من أجل الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمستفيدين. وسوف يركز التعاون التقني للأونكتاد على تنمية القدرات، دون إغفال التدخلات القصيرة الأجل والمحددة الأهداف. وهذا التركيز ينطوي على تعزيز القدرة المحلية للبلدان النامية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات النمو الداخلي من أجل: `١` تطوير وتنويع قطاعها الإنتاجي المحلي؛ و`٢` تصميم وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار واستراتيجيات التفاوض؛ و`٣` تطوير خدمات دعم التجارة ضمن إطار أهدافها الإنمائية مع مراعاة البيئة الدولية المتطورة.

١٠- واستناداً إلى التركيز على تطوير القدرات، سيتسم التعاون التقني للأونكتاد بالسمات التالية:

(أ) سيكون هذا التعاون موجهاً على أساس الطلب وقائماً على أساس احتياجات المستفيدين؛

(ب) سوف يصمم وينفذ بطريقة تكفل مساهمة المستفيدين وتدعم جهود التنمية الوطنية؛

(ج) سيتم الاضطلاع بعمليات تصميم البرامج وصياغتها وتنفيذها على أساس التنسيق الوثيق مع المستفيدين والمانحين؛

(د) سوف يتمثل محور التركيز الرئيسي في استهداف الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، مثل الاحتياجات لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية؛

(هـ) سيتم إيلاء اهتمام خاص للهدف المتمثل في ضمان استدامة المشاريع والبرامج؛

(و) من أجل زيادة فعالية أنشطة التعاون التقني وتعزيز أثرها، سيتم اعتماد نهج متدرج في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة؛

(ز) سيتم تصميم البرامج وتنفيذها بالتعاون مع الوكالات الدولية والإقليمية التي توفر خدمات التعاون التقني ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وفي إطار الشراكة مع الأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية.

١١- وسيؤخذ بنهج متكامل لتوفير خدمات التعاون التقني سواء على مستوى الأونكتاد أو على المستوى المشترك بين المؤسسات.

(أ) فعلى مستوى الأونكتاد، ومن خلال زيادة التعاون فيما بين الشُّعب، سيشمل النهج المتكامل تقديم خدمات شاملة ومتعددة التخصصات في مجال التعاون التقني وتطوير القدرات في المجالات التي تدخل في نطاق خبرة الأونكتاد، مما يجعل عمليات الأونكتاد أكثر تماسكاً ويقلل من تواتر التدخلات المتقطعة؛

(ب) وعلى المستوى المشترك بين المؤسسات، سيسعى الأونكتاد إلى تعزيز التعاون وزيادة الأنشطة المشتركة مع سائر الوكالات التي توفر خدمات المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار، وبخاصة مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وغير ذلك من المؤسسات الحكومية الدولية، بما فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيتمثل الهدف الرئيسي لتعاون الأونكتاد مع الجهات الأخرى المقدمة لخدمات التعاون التقني في مجالي التجارة والاستثمار في مضاعفة أثر العمليات إلى أقصى حد ممكن وتعزيز أوجه التكامل بين المؤسسات لكي تستفيد من خبرات بعضها البعض، مع مراعاة ولاياتها ومزاياها النسبية، وزيادة التآزر وتجنب الازدواجية في العمل. وسيتم استخدام أدوات مثل مذكرات التفاهم وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، حسب مقتضى الحال، من أجل تحديد المضمون المحدد للتعاون فيما بين المؤسسات وأوجه التكامل فيما بينها.

١٢- ووفقاً للاحتياجات المحددة في كل حالة، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية المتاحة، سيتم تشجيع الأنشطة الإقليمية والأقاليمية التي تعود بالفائدة على عدد أكبر من المستفيدين.

١٣- ورهناً بتوافر الموارد البشرية والمالية، سيتم تكثيف الأنشطة على المستوى القطري. وهذا ينطبق بصفة خاصة على مواضيع وطرائق التعاون التقني التي تتطلب عمليات مكثفة طويلة الأجل على المستوى الوطني تراعي متطلبات كل حالة، وفقاً لمصالح الجهات المستفيدة والتزامها بدعم العملية. وفي هذا الصدد، سيزداد التعاون وتنفيذ المشاريع المشتركة مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والوكالات ذات الصلة الممثلة ميدانياً، لا سيما في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية للبلدان. وبالمثل، سوف يسعى الأونكتاد إلى زيادة المشاركة في الآليات القائمة على المستوى القطري، مثل آلية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي، واجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأشكال الرئيسية للتعاون التقني

١٤- سيركز التعاون التقني للأونكتاد على إجراء التحليلات في مجال السياسة العامة، وتطوير القدرات المؤسسية، وتنمية القدرات البشرية. وفيما يتعلق بأشكال التعاون التقني، ستشمل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ضمن ما تشمله، ما يلي:

(أ) عمليات تبادل الخبرات في مجال التنمية؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ج) إجراء دراسات حالات ودراسات مواضيع وطنية حول قضايا إنمائية معينة كجزء من برنامج عمل الأمانة وكإسهام في المداولات على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء؛

(د) إجراء عمليات استعراض للسياسات العامة في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وإجراء عمليات تقييم لمدى كفاءة الخدمات الداعمة للتجارة؛

(هـ) توفير خدمات استشارية على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(و) الاضطلاع بأنشطة قطرية متكاملة على مستوى الأونكتاد لصالح بلدان مختارة في سياق التنسيق على المستوى القطري، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ وينبغي أن تسهم هذه البرامج أيضاً في حوارات السياسة العامة التي تجرى في إطار الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي وفي اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ز) تقديم الدعم لأغراض تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، بما في ذلك، استحداث مجموعات أدوات (مثل برامج الحاسوب والأدلة المتعلقة بأفضل الممارسات) وإسداء المشورة وتوفير التدريب بشأن تطبيقها والاستفادة منها في البلدان المستفيدة؛

(ح) الاضطلاع بأنشطة تدريبية تشمل برامج منظمة لتنمية الموارد البشرية وتهدف إلى تعزيز قدرات التدريب والبحث على الصعيد المحلي، كما تشمل تنظيم حلقات تدريبية متخصصة وحلقات دراسية إطلاعية؛

(ط) نشر المعلومات عن التجارة والاستثمار والمسائل المتصلة بهما من قواعد بيانات الأونكتاد وتعميمها على البلدان النامية لاستخدامها من قبل الحكومات والمجتمع المدني.

١٥- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوير المبادئ التوجيهية لإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة فيما يتعلق بإشراكها في المناقشات المواضيعية وفي توفير خدمات التعاون التقني. وهناك عدة منظمات غير حكومية أصبحت اليوم شريكة كاملة في بعض برامج الأونكتاد، وهو ما ينبغي أن يحدث بمزيد من التواتر في المستقبل. وسيتم تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من جميع مناطق العالم وذلك

بوصفها مستفيدة من الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد وفقاً للأولويات الوطنية، من ناحية، وبوصفها مصـــادر للتجارب والخبرات المتصلة بهذه الأنشطة من ناحية أخرى. وسيولى اهتمام خاص، في تصميم العمليات وتنفيذها، لإقامة الشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان المستفيدة.

١٦- ولدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ومن أجل تيسير تبادل الدروس المستفادة من التجارب الإنمائية، ينبغي أن تتركز الجهود على بناء القدرات المؤسسية. وسيقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) تعزيز الخبرات والمؤسسات الوطنية والاستفادة منها بالكامل، حتى تكون الجهات الوطنية صاحبة المصلحة شريكاً فعالاً في تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها من خلال تحديد الأولويات، وتوفير المهارات والموارد؛

(ب) تعزيز الربط الشبكي، بما في ذلك ترتيبات التوأمة، فيما بين المؤسسات العاملة في الميادين المتماثلة أو المترابطة، بما فيها المؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة؛

(ج) الاستفادة من المؤسسات والخبرات القائمة في بلدان نامية أخرى باستخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الرصد والتقييم

١٧- سيتم رصد المشاريع والبرامج على أساس مستمر من حيث أثرها في التنمية - بخاصة من وجهة نظر تنمية القدرات الوطنية - ومن حيث فعاليتها مقارنة بتكلفتها. ولتيسير القيام بذلك، سيتم تحديد أهداف قابلة للقياس عـــند اســـتهلال المشاريع. وهذا يشمل مقاييس أداء ومؤشرات إنجاز توضع في مرحلة صياغة المشروع وترسي الأساس أيضاً لتقييم المشروع.

١٨- وستخضع مشاريع وبرامج مختارة لتقييم مستقل، بالاتفاق مع كل من البلد أو البلدان المستفيدة والجهة أو الجهـــات المانحة. وستبحث عمليات التقييم أثر الأنشطة مقارنة بأهدافها وستقترح توصيات عملية لمعالجة أوجه القصور. وستنظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في كل سنة، في دراسة متعمقة بشأن برنامج التعاون التقني.

١٩- وسيســـتعرض المجلـــس أنشـــطة الـــتعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك مدى فعاليتها مقارنة بتكلفتها. وستساعده في هذه المهمة الفرقة العاملة التي ستجتمع لهذا الغرض قبل انعقاد المجلس مباشرة.

٢٠- ولضـــمان دمج العمل التحليلي والتعاون التقني دمجاً فعالاً، يُعهد بمسؤولية إعداد المشاريع وتنفيذها إلى كيان الأمانة المقابل المسؤول عن برنامج العمل. وسيكون قسم التعاون التقني التابع للأونكتاد مسؤولاً عن ضمان التماسك الكلي لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة وتنفيذ الاستراتيجية.

٢١- وستمارس الأمانة رقابة صارمة على الجودة من خلال الالتزام بمعايير الجودة المتعارف عليها في مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٢٢- وستُحسَّن إدارة التعاون التقني بتبسيط الإجراءات الإدارية. وستُخصص للبرنامج الفني المسؤول، على نحو شفاف ومنصف، حصة مناسبة من تكاليف الدعم التي يتلقاها الأونكتاد لتنفيذ المشاريع.

تقديم الدعم من الدول الأعضاء

٢٣- من أجل دعم الأهداف الطويلة الأجل التي ينطوي عليها التركيز على تنمية القدرات، ستتعاون الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، فضلاً عن الأمانة، لضمان أن تؤدي الموارد البشرية والمالية المخصصة لتنفيذ هذه الاستراتيجية إلى بلوغ المستوى اللازم من حيث إمكانية التنبؤ والقابلية للاستدامة. ولهذا الغرض، ستولى الأولوية للأنشطة المستدامة الأطول أجلاً، ولا سيما من خلال العمل بآليات تمويل متعدد السنوات والعمليات المشتركة بين الشُعّب على أساس الأولويات المواضيعية المحددة في برنامج عمل الأونكتاد.

الجلسة العامة ١٥٩

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

باء - التقييم المتعمق لبرنامج المساعدة التقنية للتجارة والبيئة والتنمية

مقرّر

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرامجية،

وقد نظرت في التقييم المتعمق لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية الوارد في الوثيقة TD/B/WP/165،

١- *تعرب عن تقديرها* لتقرير التقييم والمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة في الوثيقة TD/B/WP(XLI)/CRP.1؛

٢- *تعرب عن تقديرها* لحكومة اليابان لما قدمته من مساهمة مالية في التقييم؛

٣- *تقر* التوصيات الواردة في تقرير التقييم، آخذةً في اعتبارها التعليقات التي أبديت على التقرير أثناء الدورة؛ *وتحيط علماً* بالخطوات التي اتخذتها الأمانة فعلاً في هذا الاتجاه؛ *وتشجع* الأمانة على إدخال مزيد من التحسينات؛

٤- *تلاحظ* الأثر الإيجابي الذي تركه البرنامج في العديد من البلدان المستفيدة؛ *ويحث* الأمانة على بذل مزيد من الجهود وتوسيع نطاق تغطية البرنامج لتشمل جميع المناطق الجغرافية، ولا سيما أفريقيا؛

٥- *تطلب* إلى الأمانة أن تقدم إلى الدورة الثالثة والأربعين للفرقة العاملة تقريراً مرحلياً عن متابعة توصيات تقرير التقييم والمناقشات بشأنه في الدورة الحالية؛

٦- *تؤكد مجدداً* أهمية عملية التقييم في الأونكتاد؛

٧- *تدعو* الأمانة إلى أن تقدم في الدورة الثالثة والأربعين للفرقة العاملة مقترحات بشأن التقييمات المقبلة، آخذة في اعتبارها حصيلة الأونكتاد الحادي عشر، وذلك بغية ضمان إعداد هذه التقييمات إعداداً سليماً وفي حينه وضمان الدعم الكافي لها.

الجلسة العامة ١٥٩
١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

جيم - تقرير مرحلي عن تنفيذ المرحلة الثانية من موقع الأونكتاد الشبكي

الاستنتاجات المتفق عليها

١- تعترف الفرقة العاملة بالعمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد وترحب بالوظائف الجديدة التي يتيحها موقع الأونكتاد الشبكي، وبخاصة ما يلي:

(أ) الجدول الزمني الجديد للأحداث والاجتماعات؛

(ب) ركن الصحافة؛

(ج) الإدماج المتدرج لمواقع فرعية؛

(د) توافر وثائق الدورات أثناء انعقادها بلغات العمل الست؛

(هـ) توافر ملخصات المنشورات قريباً باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

٢- وعلى أمانة الأونكتاد أن تطور خدمة ركن الصحافة ليتضمن وثائق الدورات أثناء انعقادها وأن تتيح الوثائق للبعثات بصورة مأمونة. وعلى أمانة الأونكتاد، بوجه أعم، أن تضع سياسة في مجال تعميم المعلومات على الشبكة، وخاصة فيما يتعلق بالوثائق المشمولة بحظر والوثائق المقيدة الإصدار لضمان اطلاع الدول الأعضاء على جميع الوثائق بصورة فورية وكاملة.

٣- وعلى أمانة الأونكتاد أيضاً أن تحسن خدمة البحث في موقعها الشبكي في حدود الموارد المتاحة.

٤- وتشجِّع أمانة الأونكتاد على النظر في تنظيم جلسة إعلامية لتعريف أعضاء الوفود بأفضل السبل الاستعمال موقع الأونكتاد الشبكي.

الجلسة العامة ١٥٩
١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

الفصل الثاني

وقائع الجلسات

ألف – بيانات استهلالية

١- أعـــرب **نائـــب الأمين العام للأونكتاد** عن تقديره للدعم السخي الذي قدمه المانحون لأنشطة التعاون التقني في الأونكتاد. واستمر تلقي أنشطة التعاون التقني التمويل من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الصناديق الاستئمانية، وبرنامج الأمم المـــتحدة الإنمـــائي، والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع ما أنفقته هذه المصادر الثلاثة مجتمعة ٢١,٨ مليـــون دولار، ورد ٧٠ في المائة منها من الصناديق الاستئمانية. أما إجمالي النفقات فقد تقلّص بنسبة ٦ في المائة تقريـــباً عمّا كان عليه في عام ٢٠٠١، وأما الاتجاه إلى الهبوط في حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مجموع النفقات فقـــد بدأ في عام ١٩٩٠ واستمر في عام ٢٠٠٢. وبدأ تشغيل أربعة مشاريع في عام ٢٠٠٢ ممولة في إطار الشريحة الثالثة من الحساب الإنمائي، واقتُرحت لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أربعة مشاريع جديدة تنطوي على مبلغ إجماليه ٢,٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٢ زادت حصة المشاريع القطرية من النفقات، بينما شهدت حصة المشاريع الإقليمية هبوطاً حاداً.

٢- وظل التعاون الوثيق مع الوكالات والكيانات الأخرى التي توفّر التعاون التقني المتصل بالتجارة يشكل أولوية من الأولويـــات. وفي هذا الصدد، ساهم الأونكتاد في إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بهدف زيـــادة توضـــيح أدوار ومســـؤوليات الـــتعاون التقني التي تضطلع بها مختلف الكيانات في الأمم المتحدة. وقد وُقّعت في نيســـان/أبـــريل ٢٠٠٣ مذكرة تفاهم بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ونتيجة لاتفاق مالي وإداري وقعته مفوضية الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يصبح الأونكتاد واحداً من ١٠ منظمات تستفيد من زيادة التمويل.

٣- وفـــيما يخـــص تنفيذ الإطار المتكامل كان التحدي الرئيسي هو متابعة خطط عمل الدراسة التشخيصية لتكامل التجارة وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة على المستوى القطري. أما التمويل المتوقع والمستدام لمجالات ذات أولوية في خطط عمل الدراسة التشخيصية لتكامل التجارة فمطلوب في الأجلين المتوسط والطويل. وينبغي للتقييم الجاري حالياً للإطـــار المـــتكامل أن يخرج بتوصيات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالبرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية فقد بدأت مرحلة ثانية منه في عام ٢٠٠٣ تغطي أربع سنوات. وقد وُسِّع نطاق البرنامج ليشمل ثمانية بلدان جديدة.

٤- وفـــيما يتعلق باتجاه التعاون التقني في المستقبل فإن الأونكتاد سيواصل التشجيع على وضع برامج متعددة المانحين والمستفيدين والسنين. وسيزداد التأكيد على الجهود التي تبذل لبناء القدرات الطويلة الأجل، وسوف يستمر في الوقت ذاته تقـــديم المساعدة الهادفة القصيرة الأجل استجابة للحاجات العاجلة. وسوف يستمر السعي إلى إشراك الكيانات المحلية في صيغ وأشكال تقديم المساعدة. وظل دعم بناء القدرات يشكل الهدف الرئيسي لبرامج التعاون التقني في الأونكتاد. وإضافة إلى ذلـــك، ســـيزداد الـــتفاعل بين أعمال البحث والتحليل وأنشطة المساعدة التقنية بغية ضمان التماسك بين المجالات الموضوعية للخبرة الفنية في الأونكتاد بالذات.

٥- وبـــات تقيـــيم برامج التعاون التقني أداة فعّالة جداً لدى الدول الأعضاء في تقديم توجيهات موضوعية للبرامج. ويتســـم التقييم في الأونكتاد بسمتين هما استقلاله ونهجه القائم على المشاركة. وشدّد تقييم برنامج التعاون التقني المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية في هذه السنة تشديداً قوياً على بناء القدرات، وتضمن توصيات بشأن طريقة تعزيز جوانب بناء القدرات في البرنامج.

٦- وتكلم ممثل **تايلند** نيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فأعرب عن القلق إزاء هبوط مستوى النفقات على التعاون التقني للأونكتاد في منطقة أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً. وأكد من جديد الأهمية التي تعلقها مجموعته على البرنامج المتكامل لـــتقديم المساعدة التقنية، الذي يشكل مثالاً ممتازاً على برنامج كلي للتعاون التقني تتعاون فيه ثلاث وكالات تعاوناً فعالاً وفقـــاً لخـــبرتها الفنية واختصاصاتها المحددة. وشجّع الأونكتاد على ضمان استفادة المشاريع والبرامج الإقليمية والأقاليمية الأخـــرى من تلك التجربة. ودعا إلى إجراء مشاورات جديدة بين البلدان المانحة، والمستفيدين، وأمانة الأونكتاد في مجال السياسات والمفاوضات التجارية في فترة ما بعد كانكون، وذلك ضماناً للمحافظة على دور الأونكتاد في هذا المجال.

٧- وفي مسألة التماسك، أشار إلى أهمية قيام الأونكتاد بوضع رؤياه الخاصة به لمعنى التماسك في بلوغ أهدافه وتنفيذ ولاياته، على أن يضع في الاعتبار خصائصه وتجربته الفنية المحددة. وفي هذا الصدد، قال إن مجموعته ترحب بالمذكرة التي قدمـــتها الأمانة بشأن تطوير القدرات، والتي ركّزت على تعزيز القدرات المحلية في مجال وضع وتنفيذ السياسات التجارية والإنمائـــية المطـــوّرة محلـــياً. وشـــدّدت المجموعة على ضرورة ضمان اتباع نُهُج كلية تجمع بين مختلف جوانب التجارة والاستثمار والتنمية.

٨- وثمة شرطان أساسيان لأية استراتيجية من استراتيجيات التعاون التقني في مجالي التجارة والتنمية هما: أولاً، وجود أهـــداف وأدوات تنسجم والحاجات الإنمائية، ثانياً، وجود مرونة كافية تسمح بتأوين وتعديل الأنشطة بحسب ما تقتضيه البيئة الاقتصادية الدولية الناشئة. وإضافة إلى ذلك، يجب توفير تمويل يمكن التنبؤ به لبرامج الأونكتاد، لأنه لا يمكن تصميم برامج طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل ومبعثرة.

٩- وأعـــرب عن تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين للجهود التي تبذلها الأمانة في محاولتها الدائمة لتحسين إدارة التعاون التقني لصالح البلدان النامية، وذلك عن طريق الاضطلاع بعمليات التقييم.

١٠- وتكلّـــم ممـــثل زمبابوي نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن منطقته تواصل الاستفادة من خبرة الأونكتاد الفنية وذلـــك من خلال التعاون التقني في مجالات مواضيعية مختلفة، وأعرب عن الارتياح لتوسيع نطاق البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية الذي أثبت أنه واحد من أنجع العمليات التي نُفّذت في السنوات الأخيرة. وأعرب عن القلق إزاء انخفاض حصـــة أفريقيا من إجمالي ما يقدمه الأونكتاد من تعاون تقني، وأعرب عن الأمل في أن تكون هذه الحالة استثناء لا يتكرر في عام ٢٠٠٣.

١١- وأفضـــل نتائج التعاون التقني هي النتائج التي تبقى في البلد المستفيد مستقرة في أوساط شعبه ومؤسساته ومتسقة مع اقتصاده ومجتمعه. ورحب بالاقتراحات الواردة في المذكرة المتعلقة بتطوير القدرات، وهي الاقتراحات التي تتعلق باتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء التعاون التقني يربط بين مختلف جوانب التجارة والاستثمار والهياكل الأساسية.

١٢- أمـــا المبادئ التوجيهية الواردة في مشروع استراتيجية التعاون التقني فتُظهِر الاتجاهات الحالية في أنشطة التعاون الـــتقني في المنظمة. ووفقاً لذلك، لم تُدخِل هذه المبادئ التوجيهية تغييرات على الوجهة العامة بل شدّدت بدلاً من ذلك على أكثر السبل والوسائل فعالية لبلوغ نتائج مستدامة.

١٣- وأما تقييم برنامج التجارة والبيئة والتنمية فقد شدّد على تطوير القدرات من خلال اتباع نهج كلي. وأعرب عن تأييد المجموعة للتوصيات الواردة في تقرير التقييم.

١٤- وتكلّـــم ممثل **المكسيك** نيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** فرحب بزيادة المانحين مساهماتهم في التعاون التقني للأونكتاد، وبالزيادة في العمليات في أمريكا اللاتينية والكاريبي، هذه الزيادة التي بلغت ٩,٢ في المائة من إجمالي عام ٢٠٠٢. وأعرب عن الأمل في أن يكون ذلك الرقم مؤشراً إلى بداية اتجاه إيجابي. ومن جهة أخرى، أعرب عن القلق إزاء الانخفاض في حجم الموارد المخصصة للمشاريع الإقليمية.

١٥- وينبغي لبرامج التعاون التقني في الأونكتاد أن تعود بالفائدة على جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وينبغي لها أن تكون منسجمة مع البنية المواضيعية التي تستند إليها أعمال الأمانة. ومن المهم كذلك أن يؤخذ في الاعتبار الطلب في جميع البلدان النامية في جميع المناطق نظراً إلى تنوع المشاكل الإنمائية.

١٦- ووجـــه انتـــباه البلدان المانحة إلى ضرورة نشر أعمال الأونكتاد في أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال التعاون الـــتقني، لا ســـيما في ســـياق الأونكتاد الحادي عشر. وقال إن منطقته لديها تقليد بارز في مجال البحوث في السياسات الإنمائية، وأنه من الممكن للخبرة الفنية في الأونكتاد ورؤياه الكلية أن تشكلا مصدراً من مصادر الدعم الفعال للحكومات والأوســـاط الأكاديميـــة والقطاعات المنتجة. فالمنطقة بحاجة إلى الكثير في مجال القدرة البشرية والمؤسسية في ميادين مثل التجارة والفقر، وتمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا والاستثمار، والتجارة في الخدمات، والعمل الإقليمي والمتعدد الأطراف، وأثر العولمة.

١٧- وقـــال إن مجموعته تحيط علماً باهتمام بمذكرة الأمانة بشأن تطوير القدرات، هذه المذكرة التي تضمّنت أفكاراً تنســـجم وفلســـفة الأونكتاد. وينبغي للتعاون التقني أن يستهدف بناء قدرات البلدان النامية ذاتها في مجال تصميم وتنفيذ السياسات في ضوء خصائص اقتصاداتها، وقال إن الكثير من عمليات الأونكتاد تراعي تلك الفلسفة.

١٨- وتكلمـــت ممـــثلة **الهند** نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين** فقالت إن التعاون التقني يشكّل ركيزة من الركائز الأساســـية للمـــنظمة، وأعربت عن الارتياح إزاء الزيادة في حصة منطقتها من أنشطة التعاون التقني في الأونكتاد. وحتى وقـــت قريب كان الاتجاه الرئيسي لسياسات التعاون التقني في مجال التجارة والتنمية هو نقل الأفكار التي تنشأ في البلدان المـــتقدمة وتنفـــيذ الالتزامات القانونية الناشئة عن التزامات دولية. وكذلك غلبت على تصميم المشاريع في أحيان كثيرة العمليات القصيرة الأجل، مثل أنشطة التدريب القصير الأجل، هذه العمليات التي لم تنشأ روابط قوية بينها وبين السياق الوطني. فانتشار العديد من المشاريع الصغيرة لا يمكن أن يضمن تطوير القدرات المحلية تطويراً مناسباً. وقالت إن مجموعتها على ثقة بأن المناقشات التي أسفر عنها الأونكتاد الحادي عشر من شأنها أن تشكّل مساهمات في التعاون التقني للأونكتاد

في المستقبل. ودعت الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة تقديم دعمهم لأعمال الأونكتاد، وضمان أن تكون أنشطة التعاون التقني منسجمة وحاجات البلدان المستفيدة.

١٩- وتكلم ممثل **بنن** نيابة عن **أقل البلدان نموا** فأثنى على أعمال الأمانة في المساهمة في فعالية وزيادة مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية من خلال تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية. وقد اضطُلع بهذه الأعمال في سياق تنفيذ توصيات برنامج عمل بروكسل وغيره من الاجتماعات العالمية الأخرى التي عقدت مؤخراً. غير أنه بالنظر إلى تعدد أوجه حاجات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لبلوغ الأهداف المحددة. ودعا مجتمع المانحين إلى تكثيف دعمه المالي للأنشطة التي تخدم مصلحة أقل البلدان نموا.

٢٠- وقال إن من المسائل المثيرة للقلق الهبوط في مستوى الإنفاق على التعاون التقني لصالح أقل البلدان نموا، وأكد في هذا الصدد الحاجة إلى الانتهاء سريعاً من وضع استراتيجية للتعاون التقني في الأونكتاد، وقد عُرض مشروع هذه الاستراتيجية في الدورة الحالية للفرقة العاملة. وفي نظر مجموعته، ينبغي للاستراتيجية أن تضع في الاعتبار الحاجات الحقيقية للمستفيدين، وأن تضمن مشاركتهم الكاملة في وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييم أثرها؛ وتوسيع نطاق برامج تطوير القدرات لتشمل بلداناً أخرى، هذه البرامج التي جاءت بمبادرة شاركت فيها مؤسسات أخرى وبلدان شريكة أخرى، ومن هذه البرامج الإطار المتكامل، والبرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية، وبرنامج التدريب التجاري؛ وتعزيز المبادرات المحلية بإنشاء آلية لتبادل أفضل الممارسات. وللأونكتاد دور رئيسي يقوم به في المساهمة في تطوير القدرات في أقل البلدان نموا في مجالات العولمة والتنمية، والتجارة الدولية في السلع والخدمات، وقضايا السلع الأساسية، والاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، والهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية وكفاءة التجارة. وأخيراً، قال إن مجموعته تؤكد من جديد موقفها بشأن أهمية النشر السنوي *لتقرير أقل البلدان نموا*.

٢١- وشكر ممثل **إثيوبيا** الشركاء الإنمائيين لمساهمتهم في الصناديق الاستئمانية في الأونكتاد التي تشكل المصدر الرئيسيّ لتمويل أنشطة التعاون التقني في الأونكتاد. غير أن المساهمات في الصناديق الاستئمانية تخضع لتقلبات سنوية، وهذه التقلبات بدورها يمكن أن تؤثر في التنفيذ. أما التعهد بالمساهمة لعدة سنوات لأغراض التعاون التقني في الأونكتاد فيمكن أن يضمن التنفيذ الثابت على مر السنين. وأما الالتزام الذي أعرب عنه الشركاء الإنمائيون للبلدان النامية في مؤتمرات إنمائية عالمية عُقدت مؤخراً بزيادة مستوى الدعم للبلدان النامية في مجال أنشطة التعاون التقني فيمكن ترجمته إلى عمل بزيادة الموارد وإمكانية التنبؤ بها. وفيما يتعلق بمسألة توفير الخبراء، قال إن وفده يشجع استخدام الخبراء الوطنيين بدلاً من الخبراء الأجانب.

٢٢- وأعرب عن القلق إزاء انخفاض حصة أفريقيا وأقل البلدان نموا في إجمالي أنشطة التعاون التي يضطلع بها الأونكتاد. فالمنطقة الأفريقية التي تشكل غالبية أقل البلدان نموا تواجه مشاكل إنمائية في حلقة مفرغة. فأقل البلدان نموا تواجه قيوداً خطيرة في مجال العرض في القطاعات الإنتاجية، وفي الهياكل الأساسية الاقتصادية، وفي القدرات البشرية والمؤسسية. غير أن ما يبعث على الأمل بالتالي هو ملاحظة أن الأونكتاد سوف يواصل، في أنشطة التعاون التقني في المستقبل، التركيز على تلك المجموعة الضعيفة من البلدان.

٢٣- قال ممثل **اليابان** إن تقييم برنامج المساعدة التقنية في مجالات التجارة والبيئة والتنمية تضمن انتقادات وتعليقات بنّاءة تستهدف جعل البرنامج أكثر كفاءة. وأكد بخاصة ضرورة مواصلة الأونكتاد القيام بدور هام في هذا المجال مركزاً تركيزاً شديداً على أقل البلدان نموا، وكذلك على إيجاد سبل لبلوغ الميزة النسبية المثلى للأمانة ومواصلة تعزيز الصلات التعاونية بالمنظمات الأخرى.

٢٤- وتكلم ممثل **إيطاليا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة** فذكر عدداً من الجوانب الإيجابية في وثائق الأمانة، وبخاصة فيما يتعلق بالالتزام بمواصلة تعزيز الترابط بين البحوث والأعمال التحليلية والأنشطة التنفيذية. ورحب أيضاً بما ذُكر عن ضرورة وجود ترابط أكبر داخل الشُعَب وبينها بغية التأكيد على الصلات بين مختلف جوانب التجارة والاستثمار وما يتصل بهما من سياسات إنمائية، وضمان الاستفادة على نحو أفضل من صيغ وأدوات مختلفة في تطبيق المساعدة التقنية. ورحب بإيلاء الأهمية للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وللملكية برامج التعاون التقني من قبل البلدان المستفيدة منها.

٢٥- وأعرب عن القلق إزاء التنوع الكبير في المبادرات والمشاريع التي تميل إلى الافتقار إلى رؤيا واستراتيجية. وفي هذا الصدد، لاحظ أنه بالرغم من الزيادة في المساهمات المالية المقدمة من المانحين الثنائيين في عام ٢٠٠٢ انخفضت حصة أفريقيا وأقل البلدان نموا من النفقات. وقد شدد الاتحاد الأوروبي بصورة متكررة على أهمية الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وأكد أن الأموال التي تقدمها البلدان المانحة وإمكانية التنبؤ بتقديم هذه الأموال لا يمكن النظر فيها بمعزل عن وضع رؤيا واستراتيجية تفسحان المجال أمام تقديم التزامات أكبر وأطول أجلاً. وأخيراً، قال إنه من المفيد والمهم معرفة الطريقة التي يتوخى بها الأونكتاد زيادة التعاون مع المفوضية الأوروبية، وذلك بالنظر إلى أن الأونكتاد هو واحد من ١٠ شركاء استراتيجيين اختارهم الاتحاد الأوروبي مسبقاً.

٢٦- وأثنى ممثل **سويسرا** على الجهود التي بذلتها الأمانة لتحسين تقديم الوثائق، لا سيما بصدد الأهداف والإجراءات المقبلة. ولاحظ باهتمام الزيادة في الموارد المالية المقدمة من المانحين على أساس ثنائي ومبادرة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة التماسك بين أنشطتها في مجال التعاون التقني. وفي هذا الصدد، لاحظ أن الوجود الميداني مهم عند تنفيذ التعاون التقني، وأن من الضروري بالتالي مواصلة بحث مسألة متابعة المشاريع وملكيتها. وأكد أيضاً ضرورة زيادة الجهود المتعلقة بتعميم نتائج التقييم. وأكد أهمية وجود أهداف طويلة الأجل في مشاريع التعاون التقني، وضرورة تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين.

٢٧- وبغية تزويد شُعب الأمانة بموارد كافية، ينبغي أن تخصص للشُعب التي تنفذ المشاريع التكاليف الإدارية البالغة نسبتها ١٣ في المائة والتي تحمَّل للصناديق الاستئمانية للمشاريع. وفيما يتعلق بتطوير القدرات، أعرب عن القلق من إمكانية أن يؤدي اتباع نهج عالمي إزاء التعاون التقني إلى بعثرة الجهود وإضعاف الأثر. ومن الضروري أن تُبحث هذه المسألة في الأونكتاد الحادي عشر. وأعرب أيضاً عن الرأي القائل إن المشاريع الصغيرة تواجه أكثر من غيرها احتمال أن يكون تأثيرها ضعيفاً. أما الأنشطة المتصلة بتدريب الأفراد فقد أثبتت أن لها حدوداً، وينبغي بدلاً من ذلك أن تدمج في مبادرات أطول أجلاً لصالح تطوير القدرات المؤسسية.

٢٨- وتكلمت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** فأعربت عن الارتياح إزاء استمرار التأكيد على أنشطة بناء القدرات، وبخاصة الأنشطة التي ترمي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وكفاءة التجارة. وشجعت على تعزيز آليات التقييم والمتابعة الفعالة بغية ضمان ألا يحيد بناء القدرات عن أهدافه وضمان بقائه مرناً وذا صلة، وأعربت عن الأمل في تطبيق النهج الكلي المقترح إدخاله على التعاون التقني في الأونكتاد. وفيما أعربت عن القلق إزاء انخفاض حصة أفريقيا وأقل البلدان نموا من نفقات التعاون التقني في الأونكتاد، دعت إلى تغيير عن هذه الحالة.

٢٩- وقالت إن الأهداف الإنمائية للألفية لم تخضع للتفاوض قط، و لم تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. بل هي نتيجة مرفق بتقرير للأمين العام للأمم المتحدة. ولذلك ينبغي صياغة حصيلة الاجتماع صياغة مناسبة.

باء – الجلسات غير الرسمية

٣٠- واصلت الفرقة العاملة مداولاتها في جلسات غير رسمية.

جيم – الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣١- وافقت الفرقة العاملة في جلستها العامة (الختامية) ١٥٩، المعقودة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على مشروع مقرر تمهيداً لعرضه على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه (صدر لاحقاً في الوثيقة TD/B/50/L.4). (للاطلاع على نص مشروع المقرر، انظر الفصل الأول أعلاه).

التقييم المتعمق لبرنامج المساعدة التقنية المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٢- اتخذت الفرقة العاملة مقرراً في جلستها العامة (الختامية) ١٥٩، المعقودة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. (للاطلاع على نص المقرر، انظر الفصل الأول أعلاه).

تقرير مرحلي عن تنفيذ المرحلة الثانية من موقع الأونكتاد على شبكة "الويب" العالمية (البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٣- اعتمدت الفرقة العاملة استنتاجات متفقاً عليها في جلستها العامة (الختامية) ١٥٩، المعقودة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. (للاطلاع على نص الاستنتاجات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة (الافتتاحية) ١٥٨، المعقودة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر، السيد خوسيه أنطونيو فيرنانديس أستيفيس (كوبا) رئيساً لها والسيد روبرت فيروذر (المملكة المتحدة) نائباً للرئيس – مقرراً.

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها ١٥٨ أيضاً، جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/166). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

٤- تقييم أنشطة التعاون التقني: التقييم المتعمق لبرنامج المساعدة التقنية المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية

٥- تقرير مرحلي عن تنفيذ المرحلة الثانية من موقع الأونكتاد على شبكة "الويب" العالمية

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للفرقة العاملة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للفرقة العاملة

٣٦- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة (الختامية) ١٥٩، المعقودة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين (انظر المرفق الأول أدناه).

دال – اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

٣٧- اعتمدت الفرقة العاملة، في الجلسة نفسها، مشروع تقريرها الوارد في الوثيقة TD/B/WP/L.111 وأذنت باستكمال التقرير بإدراج وقائع الجلسة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للفرقة العاملة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض الفرع الخاص بالأونكتاد من خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩[(١)]

٤- استعراض برنامج عمل الأونكتاد ولفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على ضوء حصيلة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر[(٢)]

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للفرقة العاملة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

---

(١) سينظر في البند ٣ في الجزء الأول من الدورة (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٤).

(٢) سينظر في البند ٤ في الجزء الثاني من الدورة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في الفرقة العاملة، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	الصين
إسبانيا	فرنسا
إثيوبيا	كوبا
ألمانيا	المكسيك
إيران (جمهورية - الإسلامية)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
بنغلاديش	هندوراس
بنن	هولندا
بولندا	الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاروس	اليابان

٢- وكانت الدول التالية الأخرى الأعضاء في الأونكتاد، وغير الأعضاء في الفرقة العاملة، ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

الأرجنتين	سويسرا
إكوادور	صربيا والجبل الأسود
إندونيسيا	العراق
أنغولا	عمان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP/INF.49.

إيطاليا	الفلبين
بربادوس	فترويلا
البرتغال	فنلندا
تايلند	كولومبيا
الجزائر	مدغشقر
جمهورية كوريا	مصر
زامبيا	المغرب
زمبابوي	نيجيريا
السنغال	الهند

٣- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الجماعة الأوروبية

٤- وكانت وكالة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

٥- وكانت الوكالة التالية ذات الصلة ممثلة في الدورة:

منظمة التجارة العالمية.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

TD/B/50/1	جدول الأعمال المؤقت
TD/B/50/2 TD/B/WP/163 Add.1 و2	استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد
TD/B/EX(32)/3	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الأربعين
TD/B/WP/164	
TD/B/WP/165	تقييم برنامج الأونكتاد للتجارة والبيئة والتنمية
TD/B/WP/166	جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين
TD/B/WP/167	مشروع استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني
TD/B/WP/168	تنمية القدرات
TD/B/WP/L.111	مشروع تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرامجية عن دورتها الحادية والأربعين
TD/B/WP/INF.49	قائمة المشاركين

- - - - -